

الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر

إعداد : الدكتور منصوري الزين

أستاذ محاضر «أ» كلية العلوم الاقتصادية و

علوم التسيير - جامعة سعد دحلب البليدة

الملخص

ت تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من ركود، الاستثمارات، و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، و ذلك بتطوير التشريعات و إقرار الحوافز و المغريات الضريبية و غيرها لدفع و ترقية الاستثمار المحلي منه و الأجنبي، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول.

لذلك فإن هذه الورقة البحثية تنصب حول دراسة مدى نجاعة الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين، و البحث عن هندسة الحوافز الضريبية الملائمة لجذب و تشجيع الاستثمارات.

Résumé

L'Algérie, comme d'autre pays du tiers monde souffre de la stagnation des investissements, pour cette raison L'Algérie cherche sans cesse a rénover et activer l'économie nationale.

Malgré tous les efforts importants établis afin d'améliorer le climat de l'investissement, et cela en développant les législations de motivation pour promouvoir l'investissement local et étranger, ce dernier reste faible et limité, en comparaison avec d'autre pays.

Cette felle de recherche étudie l'efficacité de ces motivations fiscales et recherche une planification adéquate de ces motivations fiscales pour attirer et encourager les investissements.

مقدمة

تعتمد دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب و تشجيع الاستثمارات لما لها من تأثير هام على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و تتميز الدول النامية **بضعف الحافز على الاستثمار**، و يترتب على ذلك نقص رؤوس الأموال الضرورية للتنمية الاقتصادية. لذلك فإن توفير رؤوس الأموال الكافية سواء المحلية أو الأجنبية لتمويل المشروعات الطموحة تعد الشغل الشاغل بالنسبة للدول النامية في الوقت الراهن، و ذلك بانتهاج أساليب و سياسات مغرية في مجال الاستثمار. و يمثل ذلك أهم المشاكل التي تواجه واضعي السياسة المالية و الاقتصادية في تلك الدول. لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع و تنشيط الاستثمارات من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود الاستثمارات، و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها.

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، و ذلك بتطوير التشريعات و إقرار الحوافز و المغريات الضريبية و غيرها لدفع و ترقية الاستثمار المحلي منه و الأجنبي ، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول.

لذلك يثار التساؤل حول مدى نجاعة هذه الحوافز الممنوحة للمستثمرين ، و كيفية تصور نظام و هندسة من الحوافز الضريبية المثلى لتطوير و تشجيع الاستثمار في الجزائر.

لتحليل و إثراء هذا الموضوع و معالجة الإشكالية تم اعتماد التقسيم المنهجي التالي:

أولا : حول مفهوم الحوافز الضريبية و الهندسة الضريبية

ثانيا: الحوافز الضريبية و دورها في توجيه الاستثمارات

ثالثا: الأشكال الشائعة للحوافز و الإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية

رابعاً : تطور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار في الجزائر خامساً : إعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاتمة و نتائج الدراسة

أولاً : حول مفهوم الحوافز الضريبية و الهندسة الضريبية

يمكن القول أن الحوافز الضريبية هي عبارة عن نظام يتم تصميمه في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار و الاستثمار ، و يتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها، كما تختلف الحوافز الضريبية في تأثيرها من نشاط لآخر و من دولة لأخرى و داخل الدولة من إقليم ضريبي إلى آخر ، وذلك للاختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، كما أن الحافز أو الإعفاء الواحد يختلف تأثيره من مشروع لآخر أو من إقليم إلى آخر، كما يختلف تأثيره من دولة لأخرى ، كل ذلك وضع تحدياً آخر أمام الهندسة الضريبية في تحديد الشكل المناسب للإعفاءات و الحوافز التي تناسب المشروعات المختلفة أو بمعنى آخر الأحوال و الظروف و المشروعات التي يعتبر الحافز منها أكثر مناسبة و فاعلية و بالتالي الوقوف على الشكل الأمثل لاستخدام إعفاء أو حافز من وجهة نظر المخاطبين بهذه الإعفاءات

و من خلال الهندسة الضريبية الملائمة يتم تحديد المجالات و الأنشطة و الأحوال التي يكون فيها الإعفاء أو الحافز منتجا و فعالا و يحقق ميزة حقيقية للمخاطبين به و في نفس الوقت لا يمثل تكلفة مبالغ فيها بالنسبة للخزينة العامة للدولة.

كما تهدف الهندسة الضريبية إلى تحقيق أكبر تأثير ممكن بأقل قدر من الحوافز، و كذلك اختيار الحوافز الأقل تكلفة و المفاضلة بين الحوافز و الإعفاءات بحسب تكلفتها و الفائدة منها، أي اختيار كفاءة هذه الإعفاءات في تحقيق أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات أو بنفس القدر من المدخلات من خلال تخطيط دقيق يوفره منهج الهندسة الضريبية.

تعمل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب الاستثمارات لما لها من تأثير على التنمية و زيادة معدلات النمو الاقتصادية و الاجتماعية

في الدول المضيفة للاستثمارات، و تتجلى أهمية ذلك خصوصا بالنسبة للدول النامية لكونها تفتقر إلى رؤوس الأموال الذاتية الكافية لتمويل التنمية.

و يثور في الفقه خلاف على حجم الحوافز الضريبية الواجب منحها، فرأى البعض² ضرورة الحد من هذه الحوافز و الإعفاءات، نظرا لأن منحها يؤدي إلى تبديد الموارد الضريبية اللازمة لتوفير الخدمات و البنية الأساسية التي لا غنى عنها لدمو الاستثمارات. كما و أن البعض الآخر يشير إلى أن الحوافز الضريبية في الدول النامية قد أدت إلى وجود بعض التعقيدات الإدارية، فضلا عن تقليل العدالة و المساواة في النظام الضريبي إضافة إلى الصعوبات التي تواجه تصميم الحوافز الضريبية و تطبيقها في الدول النامية. كما أن البعض يرى أن هذه الحوافز سوف تؤثر بلا شك على الادخار و هيكله.

ثانيا : الحوافز الضريبية و دورها في توجيه الاستثمارات

تسعى العديد من الدول النامية إلى زيادة حجم الاستثمارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية، و على الرغم من ضعف الأمل في انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، إلا أن السياسة الضريبية مطالبة _ بما تقدمه من حوافز متعددة - بالعمل على جذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية من مصادرها المختلفة. و ينبغي على السياسة الضريبية الاهتمام باختيار الشكل المناسب للحوافز المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، و ذلك عند إعداد أو صياغة أو تعديل القوانين الضريبية حتى تتحقق الأهداف المرغوبة.

كما ينبغي على السياسة الضريبية عند اختيار أشكال و صور الحوافز الضريبية التي يتضمنها التشريع الضريبي ألا يكون لها آثار سلبية، كما أن الترشيد في استخدام تلك الحوافز يعد نوعا من ترشيد الإنفاق الحكومي لأن هذه الحوافز في حقيقتها نفقات حكومية تتنازل عنها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية.

و يتضح من خلال ما تقدم أن منح الحوافز الضريبية يجب أن لا يتم دون ضوابط معنوية حتى لا تحدث آثار سلبية تضر بالاقتصاد الوطني.

و أن المشكلة الحقيقية في تصميم و تخطيط هذه الدوافز بحيث³:

أ- تكون هذه الدوافز أكثر مناسبة للمشروعات الاستثمارية.

ب- المفاضلة بين الدوافز الضريبية و غير الضريبية في ضوء تكلفتها.

ج- المفاضلة بين العائد الوطني للدوافز.

د- تصميم الحافز الذي يتم اختياره لتحقيق أكبر فائض قومي و اقتصادي و بين

استخدامه ليصل إلى تحقيق الربحية الاجتماعية.

هـ إعادة ترتيب الدوافز في ضوء الفائض أو ربحية هذه الدوافز، و بالتالي إخضاع

الدوافز و الإعفاءات الضريبية للقياس ، و بالتالي استبعاد النظرة إلى الدوافز و

الإعفاءات على أساس أنها فاقد مالي لتصبح تكلفة أو تضحية مقابل عائد .

ثالثا : الأشكال الشائعة للدوافز و الإعفاءات الضريبية للمشروعات

الاستثمارية

و تستخدم السياسة الضريبية صورا متعددة للدوافز الضريبية تساعد على زيادة

حجم الاستثمارات الأجنبية و المدلية و من أهم هذه الصور ما يلي⁴:

أ- الإعانات و تأخذ الأشكال التالية:

-إعانات تعتبر مستقلة عن حجم الاستثمار (و هي إعانات، تكون مشروطة بتحقيق حد

أقصى لمستوى الأرباح كإجازة الضريبة التي تأخذ شكل الإعفاء الجزئي أو الكلي

للمنشاء الجديدة أو التوسع .

-إعانات تابعة و معتمدة على حجم الاستثمار و مشروطة بتحقيق حد أدنى لمستوى

الأرباح.

-إعانات تعتبر مستقلة عن حجم الاستثمار غير مشروطة بحد أدنى لمستوى الربح، و

من أهم أنواعها التنزيل المرتبط بالرسوم و هو يرتبط بالضريبة على السلع الرأسمالية

المستوردة أو المواد الخام للمنشآت الجديدة أو التي تتوسع في نشاطها.

-إعانات تعتبر تابعة لحجم الاستثمار، و لكنها غير مشروطة بالحد الأدنى لمستوى الربح) مثل منح الاستثمار أين يتم دفع حصة معينة من التكلفة الاستثمارية للمنشأة عن طريق الحكومة).

ب- المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة

-و يقوم هذا الأسلوب على فكرة مساهمة الدولة في خسائر الممول مثلما ساهمت في أرباحه لأن بعض المنشآت قد تتعرض في بداية حياتها للخسائر عذدئذ يجب أن تسمح السياسة الضريبية خصم هذه الخسائر من أرباح السنوات التالية. و يرى البعض انه كلما زادت السنوات التي يسمح بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين ⁵.

ج- استخدام أسلوب الاهتلاك الضريبي المعجل

و يعنى إهلاك الأصل الرأسمالي في عدد من السنوات أقل من العمر الإنتاجي. و يرى هيكس أن أسلوب معجل الإهلاك يعد أكثر الحوافز الضريبية جاذبية من جانب المستثمر الأجنبي في مجال القرارات الرأسمالية في حالتها ثبات أو زيادة العائد ⁶.

كما يرى البعض الآخر أن استخدام أسلوب معجل الاهتلاك يكون أكثر فاعلية في التشجيع على الاستثمار من الإعفاء الزمني من الضريبة على المداخل.

د- استخدام مسموحات الاستثمار :

و يقوم هذا الأسلوب على أساس وجود خصم ضريبي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي و يتم استخدام ذلك الأسلوب بطريقتين هما:

-خصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل الخاضع للضريبة في السنوات الأولى للاستثمار، و ذلك بخلاف نسب الاهتلاك المسموح بها. و من ثم خصم الاهتلاك السنوي للأصل، و كذلك نسبة

معينة من قيمة الأصل من الدخل الخاضع للضريبة.

-تخفيض الضريبة المستحقة بنسبة معينة من تكلفة الأصل في سنة الحصول عليه و يسمح بعد ذلك بإهلاك التكلفة الإجمالية للأصل، و تمتاز طريقة مسموحات الاستثمار الضريبي بسهولة تطبيقها من ناحية و توفير حافز ملموس من ناحية أخرى، لأن إجمالي

ما يتم خصمه من الدخل الخاضع للضريبة يكون أكثر من تكلفة الأصل، فضلا عن تفادي التعديلات التي تستوجبها الطرق الأخرى.

و في بريطانيا يسمح التشريع الضريبي باحتساب إهلاك إضافي بنسبة 75% من تكلفة الأصل في سنة الاستثمار بخلاف الإهلاك العادي، و ذلك بالنسبة للمباني الصناعية و التركيبات المستخدمة في المصانع و المعامل أو في تخزين المواد الأولية أو في تشغيل المزارع أو في المناجم و آبار البترول وغيرها.

و في الولايات المتحدة يسمح التشريع الضريبي بخصم نسبة 10% من تكلفة المعدات الرأسمالية المشتراة جديدة من قيمة الضريبة المستحقة في سنة الشراء لتلك الأصول، و ذلك بخلاف السماح بإهلاك التكلفة الكلية للأصل كالمعتاد.

لا شك في أن هذه الطريقة تعتبر محفزا قويا لتشجيع الاستثمار في أصول رأسمالية تستخدم أساليب فنية و إنتاجية متقدمة لأن هذه الطريقة تؤدي إلى رفع معدل العائد بمقدار تخفيض الضريبة⁷.

هـ- الإعفاء الزمني

الإجازة الضريبية أو الإعفاء الضريبي الزمني، تتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب الشركة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، و تختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقررته كل دولة. و هذا النوع من الحوافز هو أكثر الحوافز شيوعا، و قد بلغت سنوات الإعفاء من 5 إلى 10 سنوات في معظم الدول.

و- المعاملة الضريبية لنفقات التجارب و الأبحاث:

تعتبر الأبحاث و التجارب المدخل و الأسلوب الذي تنتهجه المشروعات الحديثة في تطوير الإنتاج، كما أن هذه الأبحاث إن تقتصر على المشروع الإنتاجي فقط، و لكن سوف تستفيد منها المشروعات الأخرى في نفس القطاع مما يؤدي إلى سيادة التكنولوجيا في النشاط و ليس المشروع فقط، و هذا بدوره يؤدي إلى المزيد من التقدم و تحقيق وفورات اقتصادية على المستوى المشروع و على مستوى الاقتصاد الوطني ككل مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية.

و هذه الأبحاث و التجارب تتطلب نفقات كبيرة و باستمرار مما يستدعي توزيع تكلفة هذه الأبحاث و التجارب على عدد من السنوات، و هنا يتحتم على النظم الضريبية أن تعمل على تشجيع المشروعات على تحقيق هذا الهدف و تشجيع المشروعات على إجراء هذه البحوث و التجارب و السماح بأجراء تخفيضات ضريبية بقيمة ما تكبدته الشركة أو المشروع من نفقات أبحاث و تجارب من وعاء الضريبة في السنة التي أنفقت فيها هذه المصروفات أو التكاليف.

ز - المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية

الأرباح الرأسمالية هي تلك الأرباح التي تنتج من زيادة قيمة البيع أو التعويض عن القيمة الدفترية للأصل. و المعاملة الضريبية للأرباح الرأسمالية لها أثر بالغ على الاستثمار و خاصة ما نشأ منها أثناء فترة الإعفاء.

يرى البعض أنه لا بد من الاستفادة من هذه الأرباح في زيادة القدرات الإنتاجية للمشروعات، و ذلك بالتوسع في الإعفاءات الخاصة بها لتكون محفزا قويا على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة مع ضرورة المرونة في هذه الإعفاءات حتى لا تكون عائقا للاستثمار⁸.

بالإضافة إلى ذلك فإن إعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب ذات أثر مباشر على قرارات إحلال الأصول المستغلة في المنشأة بأصول أخرى أحدث منها، كما أنها ذات أثر على معدل النمو و حجم التكوين الرأسمالي، و من ثم الاستقرار الاقتصادي.

- أساليب أخرى مختلفة

و تشمل أساليب أخرى متعددة - بخلاف ما سبق - منها تلافي الازدواج الضريبي لتشجيع أوجه النشاط المرغوب فيها، و ذلك بعدم خضوع التوزيعات الناتجة للضرائب المحلية في الدول الأجنبية (بلد الأصل) سواء تم تنظيم ذلك من خلال اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي تعقدها الدول و التي تنظم خضوع الإيرادات و الأرباح التي تحققها المشروعات في كل من الدولتين المتعاقدتين، كما أن هناك نظما يتم تطبيقها دوليا لتلافي خضوع أيراد هذه المشروعات و أرباحها في كلتا الدولتين: الدولة المصدرة لرأس المال و

الدولة المضيفة للاستثمار أو دولة النشاط، و ذلك لتسهيل و تشجيع انتقال رؤوس الأموال إلى الدول النامية و الدول المضيفة لهذه الاستثمارات و تتمثل في الطرق التالية⁹ :
 -نظام الإعفاء: وفقا لهذا النظام يتمتع الإيراد الخارجي بالإعفاء الضريبي الكامل في الدولة المصدرة لرأس المال و تتبع اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي هذا الأسلوب، ومن ثم فإن بلد الأصل لا يأخذ في الحسبان هذه الأرباح عند تحديد الضرائب المستحقة على الشركة.

-نظام الخصم : و في ظل هذا النظام يتم خصم الضريبة الأجنبية المدفوعة في الخارج من الإيراد المحقق في الخارج عند حساب الضريبة في البلد المصدرة لرأس المال بالنسبة لإيراد الشركة الأم عن إيراداتها في الخارج.

-نظام السعر المخفف : وفقا لهذا النظام لا يتمتع الإيراد الأجنبي في بلد الأصل بإعفاء ضريبي كامل، و إنما يخضع لمعاملة ضريبية مخففة بالمقارنة بالتتي تخضع لها الإيرادات المحلية المماثلة.

-نظام دين الضريبة الأجنبية: و يقوم هذا النظام على أساس أن بلد الأصل يقوم بفرض الضريبة على أساس الإيراد المحلي، بالإضافة إلى الإيراد الأجنبي المتولد، من الخارج، ثم يتم خصم الضريبة الأجنبية من المبلغ الإجمالي للضريبة المستحقة، أي أن الضريبة المدفوعة في بلد الشركة التابعة أو الفرع بمثابة دين للممول لدى خزانة بلد الشركة الأم يؤخذ في الحسبان عند تحديد الضريبة المستحقة.

و يبقى نظام الإعفاء هو أفضل كثيرا و يتوافق مع النماذج الدولية و ما يجرى عليه في عقد الاتفاقيات الدولية لمنع الازدواج الضريبي، و خضوع الدخل مرتين للضريبة مرة في دولة النشاط (الدولة المضيفة للاستثمار)، و مرة أخرى في الدولة المصدرة لرأس المال أو دولة الشركة الأم، و لهذا الأسلوب دور في ضمان تدفق الاستثمارات بين الدول مع ضرورة التوسع في اتفاقيات تشجيع و حماية الاستثمارات بين الدول و إعطاء حرية كاملة في تحويل الأموال من دولة رأس المال الاستثمار (الدولة المصدرة لرؤوس أموال الاستثمار) إلى الدول المضيفة للاستثمار و العكس.

رابعاً :تطور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار في الجزائر

في إطار إستراتيجية الدولة القائمة على زيادة الوزن النسبي للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي في النشاط الاقتصادي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي، و إيماناً من الدولة بأهمية الاستثمار باعتباره الوسيلة المناسبة لزيادة الدخل الوطني و رفع مستوى المعيشة للأفراد ، و لأجل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب للاستثمار الخاص عن طريق إزالة العقبات التي تواجهه، و إعطاءه المزايا و الضمانات التي تمكنه من العمل بحرية في كافة المجالات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني لسد فجوة الادخار المحلي في تمويل احتياجات الاستثمار فقد اهتمت الحكومة في الجزائر بتشجيع عمليات الاستثمار من خلال الحوافز الضريبية و أخرى ذات طابع جمركي تمنح للمستثمرين .

و يعتبر القانون 93-12 (المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر) و الأمر الرئاسي 01-03 أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار و هذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

إذ بموجب المرسوم التشريعي 93-12 و الأمر الرئاسي رقم 01-03 أصبح مجال الاستثمار و كل ما يتعلق به واضح المعالم حيث أشتمل على الحوافز الضريبية التالية:

أ _ النظام العام:

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة. فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، و زيادة على الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن استفادة المستثمرين مما يلي:

- 1- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- 2- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب- تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات التالية:

1- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
2- وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة ، و تحمي الموارد الطبيعية، و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة.

و تتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المذكورة سابقا فيما يلي:

ج - بعنوان إنجاز المشروع :

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالآلف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

د - و بعد معاينة انطلاق استغلال المشروع

-الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، و من

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني،

-الإعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و / أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.

-تستفيد الاستثمارات من امتيازات نظام الاتفاقية إذا كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة ، و تحمي الموارد الطبيعية ، و تدخر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة و تحدد هذه الامتيازات بالاتفاق مع الوكالة بعد مصادقة المجلس الوطني للاستثمار.

خامسا : إعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات

بعد عرض الحوافز الضريبية و دورها في توجيه الاستثمارات و الأشكال الشائعة للحوافز و الإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية، و ما تم إقراره في هذا المجال من طرف المشرع الجزائري ، بقي أن نركز على حسن استخدام هذه الحوافز و ترشيد استعمالها و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات و هذا بالتركيز على ما يلي¹⁰ :

1/- أن يتم وضع و صياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق و التنسيق التام مع باقي مكونات و محددات مناخ الاستثمار و العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمار، و ذلك أخذا بعين الاعتبار الاختلاف الموجود بين المنشآت الاستثمارية و حاجتها للمعاملة الضريبية المثلى لها ، حيث يجب التمييز في ذلك بين التسهيلات الضريبية الملائمة بالخصوص للمنشآت حديثة النشأة ، الإعفاءات الجمركية الملائمة بالخصوص على المواد الخام و قطع الغيار و جميع مدخلات الإنتاج لزيادة القدرة التنافسية للمنشآت و بالأخص ذات النشاط التصديري ، و أخيرا التسهيلات الضريبية الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر .

وهذا في إطار مجموعة من السياسات الاقتصادية و المالية المتوافقة، مع توفير فرص استثمارية متجددة و ضمانات استثمارية ثابتة وواضحة، و قاعدة بيانات استثمارية على درجة عالية من الكفاءة، و مراكز و أجهزة متطورة تعمل على دعم قرارات الاستثمار و ذلك لأن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى زيادة فعالية الحوافز الضريبية كمنظومة متكاملة، لاسيما إذا كانت العوامل الأخرى إيجابية، و توافرت البيئة الملائمة للاستثمار المباشر كما هو الحال في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية التي حققت نجاحا في هذا المجال.

2 / - أن التوسع في منح المزايا و الإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست هي التي تمنح مزيدا من الحوافز الضريبية بل هي تلك التي تربط بين الحوافز الضريبية و بين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.

لذلك فمن الضروري أن توضع سياسة للحوافز الضريبية تتسم بالمرونة و تتضمن نظاما واضحا للإعفاءات الضريبية موقوتا لفترة زمنية محددة بأهداف معينة، و يجب أن تستند تلك السياسة إلى معايير متكاملة من الناحية النظرية و العملية، و أن تكون محددة المجالات الاستثمارية و ترتبط بالأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد الوطني.

3 / - يجب أن تعمل سياسة الحوافز الضريبية على توجيه الاستثمار المباشر نحو المشروعات و الأنشطة الإنتاجية، و خاصة المشروعات التصديرية و تلك التي لديها إمكانيات الاستمرار و النمو، و تعمل على إعادة استثمار أرباحها في نفس المشروع أو في مشروعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني و أن تمنح الأولوية للمشروعات الطويلة الأجل و المستثمرين الذين على علاقة طويلة مع المجتمع.

4 / - ترشيد الحوافز الضريبية من خلال التمييز بين الأنشطة و القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية من ناحية أهداف المجتمع الاقتصادية بحيث يمكن التمييز في المعاملة الضريبية بين المنشآت الصناعية و غيرها سواء خدمية أو تجارية، بحيث تتمتع الأولى بمزايا و حوافز تزيد عن الثانية تشجيعا لها على الاستمرار و التنمية، مع معاملة الأنشطة

الصناعية التصديرية معاملة متميزة على غرار ما تتبعه معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

5/- التوسع في القاعدة الضريبية (التوسع الأفقي) بدل التوسع في العبء الضريبي المرتفع (التوسع العمودي) وهذا وصولا إلى العبء المعتدل على المستثمر و ذلك بتوسيع القاعدة الضريبية وتطبيق أسعار أقل و هو المعمول به حاليا في النظم الضريبية بدلا من التوسع في منح الحوافز الضريبية.

الخاتمة

تناول البحث تحليل مدى فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع و ترقية الاستثمار، وذلك باستعراض الأشكال الشائعة للحوافز و الإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية، ثم استعراض لأهم الإعفاءات و الحوافز الضريبية التي وردت في تشريعات الاستثمار المتعاقبة منذ عام 1993 في الجزائر و متابعة النتائج التي ترتبت على الحوافز و الإعفاءات التي تقرر في تشريعات الاستثمار على تطور حركة الاستثمار في الجزائر، و في ظل التحليل المنهجي لموضوع الدراسة أمكن التوصل إلى آليات لإعادة ترشيد الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات.

الهوامش و المراجع

1. د. حمدي عبد العظيم ، الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار و الخصخصة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، الجزء الأول 1999 ، ص 44
2. أ. سمير سعد مرقص و الأستاذة ماري سعد عطا الله ، تقييم الإعفاءات المقررة لكل من الاستثمارات النقدية و العملية ، دراسة تحليلية انتقادية ، مجلة المال و التجارة ، العدد 313 مايو 1995
3. الأستاذ سمير سعد مرقص ، الإعفاءات و الحوافز الضريبية و دور جديد في التنمية - مصر ، مجلة التجارة و الاستثمار العدد 99 ، أول مارس 1995 ، ص 142
4. د. حمدي عبد العظيم ، الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار و الخصخصة ، مرجع سابق ، ص 48
5. د. محمد ربحان حسين لأ دور الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمارات و آثارها على الدخل الضريبي ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية لأجامعة حلوان - المجلد الثاني - السنة الثانية ، العدد الثالث ، 1988 ص 105
6. د. عبد الفتاح سلام : السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، دار النهضة العربية 1970 - ص 179-180
7. د. سعيد عبد المنعم : الحوافز الضريبية المتعلقة بإمتلاك الأصول الرأسمالية ، المجلة العلمية للاقتصاد و الإدارة ، جامعة عين شمس ، 1975 ، ص 557 ، 558
8. الدكتور محمد ربحان حسين ، مرجع سابق ص 116
9. الدكتور السيد عبد المولى - المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، دار النهضة العربية ، 1990 ، ص 86
10. صفوت عبد السلام عوض الله ، الحوافز الضريبية و أثرها على الاستثمار و التنمية في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 109
11. د. عبد المطلب عبد الحميد ، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ديسمبر 1998
12. د. علي عبد العزيز سليمان ، حوافز الاستثمار الخاص في مصر ، دراسة تحليلية مقارنة ، مصر المعاصرة .